

الأخلاق والاقتصاد

كم ثمن الفضيلة؟

ممدوح الشيخ*

تعد علاقة الاقتصاد بالتاريخ من المفاتيح الرئيسة لفهم قصة البشرية وبخاصة في العصر الحديث الذي وضعت بذرتة الأولى "الثورة الفرنسية" (١٧٨٩). وخلال هذا العصر حدثت تطورات مفصلية يمكن تلخيصها على النحو التالي: انتقل مركز الرؤية الكونية - على الأقل في الثقافة السائدة في اليابس القاري الأوروبي - من: "ما وراء العالم" إلى: "العالم"، من: "المقدس" إلى: "المادي" وكانت التحولات - المتزامنة تقريباً - بين مستجدات الفكر بمعناه العام، ونظريات الاجتماع السياسي الجديدة غير المرتكزة حول القداسة المستمدة من الشيوعية الكاثوليكية، فضلاً عن الثورة الصناعية، وطموح المفكرين المتعاضم إلى طرح "رؤى شاملة" سواء كانت أيديولوجيات أو تصورات فلسفية عامة.

ما بعد النظريات

هذه العوامل جميعاً كانت بداية عصر من "التنظير" تركز جانب كبير منه حول "الاقتصاد"، وهذا التنظير أثمر المدرستين الكبيرتين اللتين خاض منظروهما سجلات كبيرة، قبل أن تصبحا أحد أهم معالم "حرب باردة" دامت ما يزيد قليلاً عن نصف قرن. وخلال العقود التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي كان هناك جانب كبير من النقاشات الحادة حول دلالات ما حدث والمآلات المحتملة للرأسمالية. وقد توزعت التحليلات حول مستقبل الرأسمالية بين نقيضين: تشاؤم حاد، وزهو منفلت من كل عقل!

ومن بين من تم الربط بينه وبين الزهو الجامح بمصرع الشيوعية ووصول التاريخ الإنساني إلى محطة: "الإنسان الأخير"، المفكر الأمريكي الشهير فرانسيس فوكوياما^(١)، لكنه في كتاب ترجم إلى العربية بعد عشرة أعوام من صدور طبعته الإنجليزية، يكشف عن وجه آخر مغاير تماماً، فالرجل الذي اتهم في أدبيات لا تكاد تحصى باتهامات من نوع:

^(١) باحث - مدير المركز الدولي للدراسات والاستشارات والتوثيق - مصر.

^(١) فرانسيس فوكوياما مفكر أمريكي شهير من مؤلفاته: "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" و"أصول النظام السياسي: من عصور ما قبل الإنسان إلى الثورة الفرنسية"، و"النظام السياسي والانحطاط السياسي: من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية".

السطحية، التسرع، العنصرية، هذا المفكر يبدو في الكتاب الجديد (على المكتبة العربية طبعاً) ذا ثقافة موسوعية وبصيرة ثاقبة. والكتاب يستوقف قارئه بدءاً من العنوان: "الثقة: الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي". وهو يصفه قائلاً: إنه ليس "كتاباً آخر يندرج في جنس الكتب الاقتصادية المتنوعة حول "القدرة التنافسية"، أو حول كيفية إيجاد اقتصاد مربح، إنه بالأحرى قصة الحياة الحديثة ذاتها وكيف تعكسها الحياة الاقتصادية وتشكّلها وتوطّدّها". (ص ١٦)

في البداية يقرر فوكوياما عدة حقائق يمكن اعتبارها تأسيسية في مقدمتها أن الاقتصاد "متجذر في صلب الحياة الاجتماعية، ولا يمكن فهمه بمعزل عن السؤال الأعم حول كيفية تنظيم المجتمعات الحديثة نفسها، وأنه أصبح اليوم الحلقة التي تدور فيها مختلف أشكال النضالات الحديثة للاعتراف وتحقيق الذات". (ص ١٥) وهذه الحقيقة تمثل نقطة التقاء مهمة مع التصور الإسلامي للاقتصاد، فالشيوعية والرأسمالية (الكلاسيكية) كلاهما انطلقا من مركزية الاقتصاد، بينما يعيد فرانسيس فوكوياما ترتيب العلاقة بينه وبين الظواهر الأوسع نطاقاً باعتبار الاقتصاد "جزءاً من كل" وليس بالضرورة قاطرة التاريخ ولا نقطة التأسيس الرئيسة.

من الحقائق التأسيسية أيضاً، أن التقارب بين المؤسسات الدولية بعد انتهاء الصراع الأيديولوجي (بين الرأسمالية والشيوعية) بداية مرحلة تاريخية هي "ما بعد الصراع الأيديولوجي"، وأبرز ملامحها نهاية التاريخ بالمفهوم الماركسي/الهيغلي "الذي يرى في التاريخ ارتقاءً عريضاً للمجتمعات البشرية التي تتقدم لبلوغ هدف نهائي أخير". (ص ٢١). ومن الحقائق أيضاً، أن التقنية والاتساق مع الاقتصاد العالمي يجعلان "التخطيط الاقتصادي" بالغ الصعوبة، وأن الدول المتقدمة "ليس لها نموذج بديل تصبو إليه سوى الرأسمالية الديمقراطية". (ص ٢٢) وأن المختصين جميعهم يدركون أن "المؤسسات السياسية والاقتصادية الليبرالية تعتمد في وجودها على مجتمع مدني معافى ومفعم بالحيوية". (ص ٢٣).

الإنسان والاقتصاد وبينهما الثقة!

يخصص المفكر الأمريكي كتابه لدراسة جوانب تبلغ الغاية في الغنى والعمق والتنوع، للعلاقة بين الإنسان والاقتصاد وتأثير الثقة في صياغة هذه العلاقة. والاقتصاد — بدايةً — أن "الاقتصاد هو الجانب المحوري في حياتنا المعاصرة الذي تمارس فيه الثقافة تأثيراً مباشراً في الأوضاع الداخلية للمجتمع والنظام العالمي في آن معاً. ومع أن النشاط الاقتصادي لا يمكن فصله عن مجمل النشاطات الاجتماعية والسياسية، إلا أن الخطاب الاقتصادي المعاصر يسمح بانتشار نزعة خاطئة تعد الاقتصاد قطاعاً مستقلاً يتمتع بقوانينه الذاتية بمعزل عن

باقي قطاعات المجتمع. ومن هذا المنظور يبدو الاقتصاد حيناً آتياً يجتمع فيه الأفراد مرحلياً لإرضاء حاجاتهم وإشباع رغباتهم الأنانية قبل العودة لممارسة حياتهم الاجتماعية الحقيقية". (ص ٢٥)

الاقتصاد بهذا المعنى ليس صندوقاً مغلقاً تتحرك داخله الظواهر وفقاً لقوانين لا تتأثر بأية عوامل سوى "الأنانية"، وهنا يظهر البعد الأخلاقي - ضمن أبعاد أخرى معنوية - ليشكل بنية موازية للأفكار الاقتصادية الكلاسيكية، وهو وجه آخر مهم من وجوه التشابه مع الرؤية الإسلامية للاقتصاد. وأهم مرتكزات هذه البنية الأخلاقية "الثقة"، ويقرر فوكوياما ذلك بشكل قاطع قائلاً: "أهم العبر التي نستخلصها من دراسة الحياة الاقتصادية هي أن إصلاح أحوال أي أمة والحفاظ على قدراتها التنافسية في السوق الاقتصادي، يقيان مشروطين بتوافر سمة ثقافية واحدة راسخة، ألا وهي: الثقة، ومدى انتشارها وتأصلها في المجتمع". (ص ٢٦ - ٢٧). وهذا التوجه في فهم الاقتصاد غير مسبوق في تقرير أن "الثقة لها قيمة اقتصادية وقابلة للقياس". (ص ١٣)

ويضرب فرانسيس فوكوياما مثلاً مهماً لفاتورة غياب الثقة من المجتمع الأمريكي قائلاً: "إن تردي مستويات الثقة وتدهور قيمة التواصل الاجتماعي يظهران بوضوح في جملة التغيرات التي طرأت مؤخراً على المجتمع الأمريكي، كارتفاع نسبة الجرائم والعنف، وازدياد عدد الدعاوى المدنية في المحاكم، وتفكك بنية الأسرة وكان لهذا التدهور مضامين مهمة أثرت في الديمقراطية الأمريكية ربما أكثر من تأثيرها في الاقتصاد. فالولايات المتحدة تدفع الآن مبالغ طائلة تفوق ما تدفعه بقية البلدان الصناعية لتوفير الحماية الأمنية ويتكبد الأمريكيون نفقات باهظة تفوق ما يدفعه الأوروبيون أو اليابانيون على المقاضاة وأتعاب المحامين. ومن المعروف أن هذه النفقات التي تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي تمثل ضرائب مباشرة يدفعها الأمريكيون سنوياً نتيجة تردي مستويات الثقة بين أفرادهم". (ص ٣١ - ٣٢).

غامض لكنه ثمين

الجديد /القديم في كتاب فوكوياما هو إدخال "رأس المال الاجتماعي" ضمن الموارد الاقتصادية، ف "المقولات الأخيرة لبعض المفكرين المعاصرين عاجزة عن إدراك حقيقة جوهرية حول أهمية البعد الثقافي في مجمل الحياة الاقتصادية"، ويرى فوكوياما أن المهمة الرئيسة للكتاب أن يحدد "بدقة أكبر ما نعينه بالثقافة والثقة ورأس المال الاجتماعي" (ص ٣٣). ومجتمعات الثقة العالية قادرة على ابتكار صيغ وأشكال جديدة للتنظيم. و"تراكم رأس المال الاجتماعي أمر معقد وعملية ثقافية غامضة في كثير من النواحي". (ص ٣٢). وهذا النوع من رأس المال ينتقل عبر عدة آليات بينها: الدين. (ص ٥٩). وفي توصيفه الصلة بين "رأس المال الاجتماعي"

و"المجتمع الأخلاقي" يقول فوكوياما: "لا يمكن اكتساب رأس المال الاجتماعي الضروري لإيجاد هذا المجتمع الأخلاقي، كحال غيره من أشكال رأس المال البشري، عبر قرار استثماري عقلائي". (ص ٦٠).

والمفكر الكبير يطرح تقديراً لـ "الوزن النسبي" لما هو اقتصادي محض، وما هو متجاوز لحدود الاقتصاد، وبحسب تقديره فإن اقتصادي السوق "الكلاسيكية الجديدة" نجحت مقولاتهم بنسبة ٨٠ % لكن هذه المدرسة لم تقدم تفسيراً لـ ٢٠ % ترتبط بالثقافة، و"تبدو الحوارات الاقتصادية المعاصرة قاصرة وعقيمة حين تسقط من حسابها هذه العوامل الثقافية". (ص ٣٧).

يكشف فرانسيس فوكوياما عن خلفيات معرفية تبلغ الغاية في الأهمية في "الميركنتالية الجديدة" فشلت في فهم الدور الثقافي في التجربة الآسيوية، والاقتصادي جيمس فالوز يقرر أن: "الهوس الإنغلو - أمريكي باقتصاد السوق قد أعمى بصيرة الأمريكيين عن رؤية الدور الحاسم الذي تلعبه الحكومات في الشأن الاقتصادي". (ص ٣٨) وفي الاتجاه المعاكس تماماً يضع المؤلف يده على حقيقة أن اقتصادي "الكلاسيكية الجديدة" بما تحقق لهم من أبحاث "اعتقدوا أن المنهج الاقتصادي الذي توصلوا إليه يمنحهم الأدوات الفكرية اللازمة لإقامة ما يشبه العلم الكوني للإنسان. وقد أكد هؤلاء أن قوانين علم الاقتصاد مطلقة ويمكن تطبيقها في كل زمان ومكان". (ص ٤٣).

هذا النزوع إلى تحويل "النسبي" إلى مطلق، "المركّب" إلى بسيط واحد لا يحتكم إلى قيم من خارجه، هذا النزوع معركة معرفية تكشف بقوة عن أوجه تشابه مهمة بين مدرسة من المدارس الرئيسة في الثقافة الإنغلو سكسونية والرؤية الإسلامية لبعض قضايا الاجتماعي الإنساني. وفي خلاصة كاشفة يقول فوكوياما: "يعتمد الصرح المهيب الذي شيدته النظرية الكلاسيكية الجديدة المعاصرة بكليته على نموذج مبسط نسبياً للطبيعة الإنسانية: البشر "كائنات عقلانية تسعى إلى تحقيق أقصى حد من المنفعة الذاتية". (ص ٤٤)

الفرد والمجتمع والدولة

بين كم كبير جداً من القضايا التي يتنقشها فوكوياما في كتابه الضخم الذي تبلغ فصوله ٣١ فصلاً تبرز قضايا العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة هو يؤكد في مواضع عديدة أن وجود "مجتمع مدني" قوي (بالمعنى الواسع للكلمة) بين الأفراد والدولة يوفر مناخاً ملائماً لتكوين تراكم في "رأس المال الاجتماعي" وبالتالي إتاحة الفرصة - تالياً - لظهور "المجتمع الأخلاقي" وأول سماته رصيد كافٍ من: "الثقة". ويؤكد فوكوياما أن ظهور أشكال التنظيم المرتكزة على الثقة وكان من أهمها "شركات المحاسبة" كانت أحد أهم مرتكزات الاقتصاد الحديث.

وقضية "التكوينات الوسيطة" بين الفرد والدولة من الجمعيات الخيرية والروابط المهنية الأهلية وغيرها من أشكال التجمع الطوعي شغلت كثيراً من المتخصصين في التاريخ الإسلامي، وكثير منهم اعتبروها سمة مميزة للاجتماع الإسلامي لقرون متتابعة كانت فيها هذه التكوينات دعائم قوي تقوم علاقته بالسلطة (الدولة) على نوع من التوازن. وتشهد الثقافة الإسلامية المعاصرة اجتهادات مهمة تسعى لإعادة تكييف هذا المفهوم ليكون قابلاً للحياة في عالم اليوم، وثمة اهتمام متصاعد بقدرات ما يسمى: "القطاع الثالث" (الخيري والمهني والاجتماعي) وهي نقطة التقاء أخرى مهمة بين عالمين هما التشكيل الحضاري الإنغلو سكسوني (ومثاله الأكثر وضوحاً الولايات المتحدة) وبين العالم الإسلامي.

الكتاب:

الثقة: الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي.

المؤلف:

فرانسيس فوكوياما

ترجمة:

معين الإمام - مجاب الإمام

الناشر:

منتدى العلاقات العربية والدولية - الدوحة - قطر

الطبعة الأولى:

٢٠١٥

الحجم:

٦٤٠ صفحة من القطع الكبير